# تأثير جائحة كورونا على حجم الضرائب الكمركية في العراق
## دراسة تحليلية في الهيئة العامة للكمارك

**أ.م عروبة معين عايش**

الجامعة التقنية الوسطى - معهد الادارة التقني

**ملخص**

ان ظهور مرض ( كورونا ) وكونه مرض وبائي سريع الانتشار والذي اندلعت شرارته في الصين وغيرها من دول العالم ، ادى الى اصدار قرار من الحكومة العراقية فجأة بإيقاف الاستيرادات السلعية, وللإجابة على سؤال مشكلة البحث في تحديد ما هو تأثير هذا القرار على حجم الاستيرادات وعلى حجم الايرادات الضرائب الكمركية ، وذلك لإيقاف الاستيرادات بسبب الحضر الشامل لكل من شهر (اذار ،نيسان ، مايس / ٢٠٢٠ ) من خلال بيانات فترة الدراسة الموجودة في وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، كذلك مدى تأثير ذلك على المؤشرات الاقتصادية في العراق (درجة الانفتاح الاقتصادي ، متوسط ميل الاستيراد , نصيب الفرد من الاستيرادات ، ) وكانت اهم الاستنتاجات التي ظهرت ان هناك تأثير على حجم ايرادات الضرائب الكمركية ومن ثم على الاقتصاد العراقي ، أما أهم التوصيات هو ضرورة تبني ضرائب جديدة لتغطية الانخفاض في حجم الايرادات الضريبية والتي تتناسب مع الظروف الحالية في ظل جائحة كورونا .

الكلمات الافتتاحية: جائحة كورونا ، الاستيرادات ،الضرائب الكمركية ، المؤشرات الاقتصادية

**Summary**

The emergence of the disease (Corona) and its being a rapidly spreading epidemic disease that erupted in China and other countries of the world, led to the Iraqi government issuing a decision to suddenly stop commodity imports, and to answer the question of the research problem in determining what is the impact of this decision on the volume of imports and on the volume of imports. Customs tax revenues, in order to stop imports due to comprehensive urbanization from the period (March to May 2020) through the data of the study period in the Ministry of Planning / Central Statistical Organization, as well as the impact of this on economic indicators in Iraq (degree of economic openness, average slope import, per capita imports,) and the most important conclusions that emerged were that there is an impact on the volume of customs tax revenues and then on the Iraqi economy, and the most important recommendations are the Need to adopt new taxes to cover the decrease in the volume of tax revenues that are commensurate with the current conditions under the Corona pandemic.
Keywords: corona pandemic, imports, customs taxes, economic indicators

**مقدمـــة**

يعتمد الاقتصاد العراقي على الايرادات الضريبية ومنها ايرادات الضرائب الكمركية تسهم بتوفير جزء مهم من الإيرادات العامة ،وتعتبر الاستيرادات وعاء للضريبة الكمركية ، ولقد اندلعت شرارة انتشار جائحة كورونا في الصين سنة ٢٠١٩ ، وترتب عن الانتشار الهائل للجائحة حول العالم ومنها العراق حدوث تأثيرات سلبية في كل القطاعات بما في ذلك القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها حجم الاستيرادات السلعية وان ايقاف الاستيرادات السلعية بصورة مفاجئة سيؤثر على حجم ايرادات الكمركية ، ولتحديد حجم هذا التأثير بصورة تقديرية خلال فترة الدراسة ٢٠١٧ ــ٢٠٢٠ قبل واثناء

صدور قرار الحكومة العراقية بإيقاف الاستيرادات ، ويعد هذا البحث محاولة جادة للإجابة على سؤال مشكلة البحث وهو ما اثر جائحة كورونا على حجم ايرادات الضرائب الكمركية وذلك من خلال مبحثين الاول / الاطار النظري للبحث والذي تضمن كل من الفقرات ( مفهوم الضرائب والضرائب الكمركية ، مقارنة ما بين الرسم والتعريفة والضريبة ، اهداف الضرائب الكمركية ، انواع الضرائب الكمركية ، مبررات فرض الضريبة الكمركية ) اما المبحث الثاني /الاطار العملي للبحث ويشمل اولا/ المؤشرات الاقتصادية في العراق (درجة الانفتاح الاقتصادي ، نصيب الفرد من الاستيرادات ، حجم الاستيرادات السلعية) وثانيا /تحليل ومناقشة اثر جائحة كورونا على العلاقة بين ايرادات الضرائب الكمركية والاستيرادات واخيرا تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

**منهجية البحث**

**اولا"/ مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في ايقاف الاستيرادات السلعية بصورة مفاجئة بسبب انتشار مرض كورونا الوبائي دون سابق انذار- الذي يؤثر على حجم ايرادات الضرائب الكمركية ، كونها ضرائب تفرض على الاستيرادات ويعتبر مشكلة في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق وانخفاض الايرادات النفطية وزيادة عجز الموازنة العامة . وتتحدد مشكلة البحث في الاجابة على السؤال التالي :

ما هو تأثير قرار ايقاف الاستيرادات على حجم ايرادات الضرائب الكمركية؟

**ثانيا/ أهمية البحث**

تأتي اهمية البحث من أهمية الدور المالي للضرائب الكمركية التي تفرض على الاستيرادات السلعية وخاصة مع انخفاض في الايرادات النفطية بالإضافة الى التوجهات الاقتصادية في زيادة الاعتماد على الايرادات الضريبية .

**ثالثا"/ اهداف البحث**

للبحث اهداف عديدة وهي " :

١. دراسة المؤشرات الاقتصادية في العراق (درجة الانفتاح الاقتصادي المحلي ، نصيب الفرد من الاستيرادات ، حجم الاستيرادات السلعية) ومعرفة مدى تأثير انخفاض الاستيرادات عليها .
٢. تحديد مقدار الانخفاض في حجم الاستيرادات السلعية في العراق خلال فترة ايقاف الاستيرادات .
٣. ايجاد المعالجة المناسبة للتعويض عن الانخفاض في ايرادات الضرائب الكمركية

**رابعا"/ فرضية البحث**

**للبحث فرضية اساسية هي**

(لم تؤثر جائحة كورونا على حجم ايرادات الضرائب الكمركية ).

**خامسا"/ الحدود المكانية والزمانية**

١- الحدود المكانية : تم اختيار الهيئة العامة للكمارك العراقية

٢- الحدود الزمانية : تم اختيار الفترة من ٢٠١٧ ـ ٢٠٢٠ .

**المبحث الاول / الاطار النظري للبحث**

اولا/ مفهوم الضرائب والضرائب الكمركية

سنتطرق الى مفهوم الضريبة وذلك كون الضريبة الكمركية تعتبر احد أنواعها ، فتَعرف الضريبة بأنها " فريضة مالية تفرض بموجب قانون خاص بها تشرعه الدولة وتفرضه على الافراد والشركات دون أي مقابل لتحقيق اهدافها " ( الجحاوي ، العنبكي ،٢٠١٦ :٢١). كذلك عرفت الضريبة على أنها " فريضة مالية تدفعها الافراد للدولة لتحقيق اهدافها دون ان تقابلها منفعة خاصة "( احمد ، ٢٠١٧ :٨٣) . اما الضرائب الكمركية بأنها تعتبر من أهم الضرائب غير المباشرة وتشكل نسبة كبيرة من أجمالي الموارد الضريبية في العديد من دول العالم التي تفرض على السلع عند استيرادها أو تصديرها وفرض هذه الضريبة يخضع لسياسة الاستيراد والتصدير التي تتبعها الدولة ( العلي ، ٢٠١١ :١٤١) . فتعرف بأنها " هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الانفاق على السلع والخدمات المستوردة من خارج البلاد " ( وارتان ،٢٠١٥ :٤٨ ) كذلك عرفت الضرائب الكمركية بأنها " الضريبة التي يتم فرضها على السلع التي تخرج من الدولة عند التصدير او الدخول للدولة عن الاستيراد "( محمود ،٢٠١٧ :١٢) .

ومن هنا نستنتج ان الضرائب الكمركية تفرض على الاستيرادات لتحفيز الانتاج المحلي من جهة ومن جهة يعتبر مورد مالي ليساهم في تحقيق اهداف الدولة الاقتصادية والمالية والاجتماعية

**ثانيا / مقارنة ما بين الضريبة والرسم والتعريفة**

من اجل ازالة الالتباس حول مصطلح الضريبة والرسوم والتعريفة ، حيث كان يطلق رسوم كمركية ومن ثم اطلق عليها ضريبة كمركية كذلك هناك التباس ما بين التعريفة والضرائب الكمركية فلابد من تعريف كل منهما وكالاتي :

أ. الضريبة : هي إسهام الافراد اجباريا لتحمل أعباء الخدمات العامة لتحقيق السياسة المالية للدولة "( المهايني ، ٢٠١٧ : ١٧).
ب. الرسم : هو "مبلغ نقدي يدفعه الافراد الى احدى مؤسسات الدولة لقاء خدمة خاصة لهُ بناءا" على طلبهِ "( محرزي ، ٢٠٠٥ : ١٦١).
ت. التعريفة : مبلغ من المال يفرض من قبل الحكومة على الاستيرادات والصادرات ، وهناك عوامل تحدد مقدار التعريفة منها أهمية السلعة المستوردة للمستهلك المحلي وعدد الوظائف توفرها الصناعة المحلية (Charies W.LHill,2013:215 ) .
ومن خلال المقارنة اعلاه نرى ان المبلغ الذي تقوم هيئة الكمارك بجبايته وفق التعريفة الكمركية هي ضريبة وليس رسوم تسمى ضريبة كمركية لأنها تفرض بدون مقابل .

**ثالثا"/ اهداف فرض الضريبة الكمركية**

هناك عدد من الاهداف لا تقل اهمية عن العائد المالي وهي الاقتصادية والاجتماعية (العيسى ، ٢٠٠٦ :٨٤ ) ) (Mayo,2011 : 93وكالاتي :ـــ

١. اهداف مالية : للهدف المالي دور ضروري لدعم الايرادات العامة للدولة الذي يتم من خلاله تمويل عجز الموازنة عند فرضها على السلع المستوردة التي لا تنتج سلع مثيلة لها محليا ، بالإضافة عند فرضها على الصادرات لتلك السلع المحتكرة دوليا من قبل المصدر في انتاجها وهذا يؤدي الى زيادة الايرادات الضريبية (محمد ،٢٠١٣ :١٤٧). وتعتبر الضرائب الكمركية مصدر مهم لتوليد الايرادات اللازمة لتحقيق اهداف الدولة السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية (Dennis,2006:308 ).
٢. اهداف اقتصادية : من اهم الاهداف الاقتصادية لفرض الضرائب الجمركية لحماية منتجات المحلية من اجل وقوفها ورفع قدرتها للمنافسة للسلع الأجنبية (الوادي ، واخرون ،٢٠١٣ :٢٨٥) كالحماية من سياسة الاغراق السلعي التي تؤدي الى تصدير سلعة بسعر اقل من السعر المحلي للبلد المَصدر . ويطالب الاقتصاديون لحماية الصناعة المحلية يتم فرض ضرائب كمركية على صادرات الشركات (Krugman,2006:131 ) المتبعة في بعض الدول حيث تفرض الضريبة بهدف المعاملة بالمثل ،والتي تعتبر اعانة للصادرات الدول التي مارست سياسة تخفيض سعر الصرف ، كما ان من الاهداف الاقتصادية هي (تخفيض معدل البطالة ) من خلال رفع التعريفة على الاستيرادات ( ناصف ،٢٠٠٧ :٣٠٠) ان فرض الضرائب الكمركية سوف يؤدي هذا الى زيادة الانتاج المحلي بدل السلع التي يتم استيرادها وهذه الزيادة ستؤدي الى ارتفاع مستويات التوظيف (Thomas,2004:191 ).
كما تعتبر من ضمن الاهداف الاقتصادية هي حماية الصناعات الناشئة غالبا تكون في حاجة الى حماية مؤقته من منافسات الصناعات القديمة في البلاد الاخرى نظرا لخبرة ادارتها وعمالها مع استخدامها للتكنولوجيا لحين ان تنمو وتكتسب الصناعات الجديدة خبرة اكبر (Robert,2004:145 ) .
٣. اهداف اجتماعية : من اهم الاهداف الاجتماعية للضرائب الكمركية هي توزيع الدخول بين افراد المجتمع عند زيادة فرض الضريبة على السلع الكمالية المستوردة والمستهلك من قبل الاغنياء ، اما ما يحدث للفقراء التي يعتمدون في استهلاكهم على السلع الضرورية فتخفض الضريبة فيتحمل عبء الضريبة الجمركية الاغنياء اكبر مما يتحمله الفقراء (الصالحي ، ٢٠١١ :٤٢٩)

**رابعا / انواع الضرائب الكمركية**

هناك عدد من انواع للضرائب الكمركية وهي :ـــ
١.الضريبة الكمركية حسب طبيعتها وتقسم الى :ـــ

أ. ضريبة على الواردات : هي اهم انواع الضرائب الكمركية وهي الضريبة التي تفرض على السلع الداخلة للبلد (العلي ، ٢٠٠٩ : ٢٥٧) .
ب. ضريبة الصادرات : وهي " الضريبة التي تفرض على السلع التي تخرج من البلد" (suranovic,2010 : 4 ) .
ت. ضريبة الترانزيت : وهي الضريبة التي تعبر بلد معين لتصل الى بلد أخر ( العاني ،٢٠١٨ :١١٠) .

٢. الضريبة الكمركية حسب طريقة حسابها وتقسم الى :ـــ

أ. الضريبة القيمية : وهي الضريبة التي تفرض على قيمة السلعة التي تم استيرادها بنسبة مئوية ( Salvatore,2013 : 222 ) .

ولقد تميزت الضريبة القيمية بانها تتغير مع تغير اسعار السلع وبالعكس اما عيوبها هو قيام بعض المستوردين بتخفيض اسعار السلع لتقليل من قيمتها ومن ثم من الضريبة الكمركية المفروضة عليها ( طاقة ، العزاوي ،٢٠٠٧ :١٠٤ ).

ب. الضريبة النوعية وهي الضريبة التي تفرض على عدد الوحدات المستوردة وحسب نوعية السلع وتكون بسعر ثابت حسب الوزن او العدد او الحجم للسلعة ولقد امتاز هذا النوع من الضرائب بسهولة حسابها عند معرفة الوزن أو الحجم او العدد ، أما اهم عيوبها انها تتناسب تناسبا" عكسيا مع سعر الاستيراد (Appleyard,Alfred,2014 :267) .

**المبحث الثاني / الاطار العملي للبحث**

**اولا"/ المؤشرات الاقتصادية في العراق**

١. درجة الانفتاح الاقتصادي

يبين مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ×١٠٠ "احد المؤشرات لقياس الانفتاح الاقتصادي, والانفتاح الاقتصادي هو مصطلح يستخدم للدلالة على وجود درجة عالية من التفاعل مع العالم الخارجي (بريغش،٢٠٢١ :١٧) , وكلما ترتفع هذه النسبة كلما دل على عمق في اعتماد الاقتصاد على الاسواق الخارجية ويعتبر اقتصاد الدولة منفتحا للخارج .

**جدول رقم (١)** درجة الانفتاح الاقتصادي في العراق للمدة ـ٢٠١٧ــ٢٠٢٠ (مليار دينار )

| السنة | الاستيرادات (١) | الناتج المحلي الاجمالي (٢) | الانفتاح الاقتصادي %(٢/١) |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٧ | ٣٤٤٨٢٣٧٥,٦ | ٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥ | ١٥,٥٦ |
| ٢٠١٨ | ٤٠٤٧٩١١٢,٩ | ٢٦٨٩١٨٨٧٤١ | ١٥,٥٠ |
| ٢٠١٩ | ٢١٥٢٣٩٧٥,٧ | ٢٧٧٨٨٤٨٦٩,٤ | ٧,٧٥ |
| ٢٠٢٠ | ١٦٥٣٢٢٩٩,٩ | ١٩٨٧٧٤٣٢٥,٤ | ٨,٣٢ |

**المصدر / اعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء**

يظهر من الجدول (١) ان درجة الانفتاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة٢٠١٧ــــ ٢٠٢٠ قد بلغت (١٥,٥٦٪ , ١٥,٥٠٪ ,٧,٧٥٪, ٨,٣٢ % ) على التوالي ، حيث ظهر بأن النسب تتذبذب انخفاضا وبشكل تدريجي , وكانت اعلى نسبة انفتاح اقتصادي بلغت (١٥,٥٦٪) في سنة ٢٠١٧ وذلك بسبب اجراءات البنك المركزي بمسائلة المستوردين ومطالبتهم بصحة صدور اقيام استيراداتهُ التي يقدموها وذلك للسماح لهم بمزاد العملة . اما اقل نسبة فقد كانت في سنة ٢٠١٩و٢٠٢٠ هي السنوات التي بدأت بانتشار وباء الكورونا في دول العالم اهمها الصين من اكبر الدول المصدرة للعراق والذي واكب هذا الانتشار تخفيض في حجم الاستيرادات بالإضافة الى صدور قرار ايقاف الاستيرادات .

٢. نصيب الفرد من الاستيرادات

يوضح هذا المؤشر حصة الفرد العراقي من الواردات لسنة معينة مقسومة على عدد السكان في تلك السنة وان زيادة هذا المؤشر يدل على زيادة اعباء التضخم المستورد وكما في الجدول التالي :

**جدول (٢)** يبين نصيب الفرد من الاستيرادات للمدة ٢٠١٧ ــــ٢٠٢٠

| السنة | الاستيرادات | عدد السكان | نصيب الفرد من الاستيرادات% |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٧ | ٣٤٤٨٢٣٧٥,٦ | ٣٧٠٠٤٠٠٠ | ٩٣,١٩ |
| ٢٠١٨ | ٤٠٤٧٩١١٢,٩ | ٣٧٩٠١٣٠٠ | ١٠٦,٨٠ |
| ٢٠١٩ | ٢١٥٢٣٩٧٥,٧ | ٣٨٨١٨٠٠٠ | ٥٥,٤٥ |
| ٢٠٢٠ | ١٦٥٣٢٢٩٩,٩ | ٣٩٥١٨٠٠٠ | ٤١,٨٣ |

**المصدر / اعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء**

ظهر من خلال جدول رقم (٢) نصيب الفرد من الاستيرادات خلال فترة الدراسة ٢٠١٧ ــــ٢٠٢٠حيث بلغت (٩٣,١٩ %، ١٠٦,٨٠٪ ، ٥٥,٤٥ %، ٤١,٨٣٪ ) على التوالي وقد ظهر انخفاض في نصيب الفرد في فترة انتشار كورونا وانخفاض الاستيرادات لكل من سنة ٢٠١٩ و٢٠٢٠ .وكان اقل نسبة في سنة ٢٠٢٠ حيث بلغت النسبة (٤١,٨٣٪)وذلك لتقليل وايقاف الاستيرادات يقابل ذلك في الزيادة بعدد السكان.

٣. حجم الاستيرادات السلعية في العراق

من اجل تقدير حجم الاستيرادات السلعية لشهري (اذار ونيسان ومايس ) خلال مدة فترة الدراسة ٢٠١٧ ــ٢٠٢٠ فترة قبل انتشار مرض كورونا وبداية فترة انتشار المرض وما صاحب ذلك من ايقاف وانخفاض في الاستيرادات وكما في الجدول التالي :

**جدول رقم (٣)** معدل الاستيرادات السلعية لشهري اذار ونيسان للمدة ٢٠١٧ ـــــ٢٠٢٠ (مليار دينار )

| الشهر | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | المجموع | معدل للمدة ٢٠١٧ ـــــ٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اذار | ٥,٣ | ٣,٢ | ٢,٣ | ٢,٦ | ١٣,٤ | ٣,٣ |
| نيسان | ٢,٤ | ٢,٩ | ٢,٧ | ٢,٤ | ١٠,٥ | ٢,٦ |
| مايس | ٣,٠ | ٣,٦ | ٣,٠ | ١,٧ | ١٠,٣ | ٢,٦ |
| مجموع | ١٠,٧ | ٩,٧ | ٨,٠ | ٦,٧ | | |

**المصدر / اعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط / مديرية احصاءات التجارة**

يظهر الجدول رقم (٣) مقارنة ما بين اشهر قبل كورونا ونفس اشهر الذي صدر فيها قرار ايقاف الاستيرادات في سنة ٢٠٢٠ حيث ظهر ان معدل الاشهر لكل سنة من سنوات الدراسة بلغت (١٠،٧ــ ٧،٩ـــــ٨،٠-) مليار دينار على التوالي اما سنة ٢٠٢٠ فقد بلغ مجموع الاشهر الثلاثة ( ٧،٦ ) مليار دينار وهي اقل مجموع عن باقي سنوات الدراسة وذلك لصدور قرار توقف الاستيرادات وغلق المنافذ الحدودية للأشهر اعلاه .

**ثانيا / تحليل ومناقشة اثر جائحة كورونا على حجم الضرائب الكمركية**

من اجل معرفة بيان اثر جائحة كورونا على حجم ايرادات الضرائب الكمركية لابد من مناقشة مدى العلاقة ما بين الضرائب الكمركية والاستيرادات السلعية وذلك لايقاف الاستيرادات على اثر الحضر وكما في الجدول (٤) :ــ

**جدول (٤)** علاقة الضرائب الكمركية والاستيرادات في العراق للمدة ٢٠١٧ ـ٢٠٢٠ **(تريليون دينار )**

| السنة | الضرائب الكمركية (١) | الاستيرادات (٢) | معدل ٢/١ % |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٧ | ١,٢٣٦ | ٢٦٢٥٣٧٢٨ | ٤,٧٠٧ |
| ٢٠١٨ | ١,٦٩١ | ١٣٤٣٦٥٤٦ | ١٢,٥٨٥ |
| ٢٠١٩ | ١,١٢٢ | ١٥٩٤٧٧٩٦ | ٧,٠٣٥ |
| ٢٠٢٠ | ٧٧٤ | ١٨٧١١٢٣١ | ٤,١٣٧ |
| معدل للمدة ٢٠١٧ ـــــ٢٠٢٠ | | | ٧,١١٦ |

**المصدر / اعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية / الجهاز المركزي للإحصاء**

ظهر من الجدول اعلاه ان نسبة ايرادات الضرائب الكمركية على قيمة الاستيرادات خلال فترة الدراسة ٢٠١٧ ــ٢٠٢٠ نسب متذبذبة ، فقد بلغت (٤,٧٠٧٪ ـــــ ١٢,٥٨٥ %ـــــ ٧,٠٣٥ %ـــ ٤,١٣٧٪) على التوالي ، فقد ظهر خلال سنوات الدراسة وجود فجوة واسعة ما بين **الإيرادات الكمركية عن قيمة الاستيرادات ، حيث صاحب توقف الاستيرادات تلكؤ في تطبيق قوانين التعرفة الكمركية ولاسيّما القانون رقم (٢٢ لسنة ٢٠١٠ ) ، وضعف اجراءات الحوكمة على عملية تحصيل الايرادات الكمركية وخلل في ضبط المنافذ الحدودية والادارة الكمركية المسؤولة عن دخول السلع , حيث ظهر وجود (٢١) معبرا حدوديا غير رسمي في العراق ، كذلك صدور قرار مجلس الوزراء في سنة ٢٠١٧ بتقليص المواد الخاضعة للتعريفة الكمركية اثر ذلك على حجم ايرادات الضرائب الكمركية .**

**اما فيما يخص ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠ فترة انتشار وباء كورونا فقد غلقت المنافذ الحدودية في فترات متقطعة اثناء الحضر وكانت نسبة الغلق لهذه الحدود شكلت (٨٠٪) قابل ذلك ايقاف العمل بالتعريفة الكمركية للمواد الغذائية والصحية والطبية ادى الى انخفاض الايرادات** مقارنة بحجم الاستيرادات ، وهنا ظهرت الحاجة الى ادخال اصلاحات ضرورية للإجراءات الكمركية كتنظيم اجازات الاستيراد بحث تكون الكمية المستوردة جزءا مكملا للإنتاج المحلي ، بالإضافة ان الربط الالكتروني يساهم في تقليل من عملية التهرب الضريبي . وهنا يظهر رفض قبول الفرضية وهي (لم تؤثر جائحة كورونا على حجم ايرادات الضرائب الكمركية ) وقبول الفرضية بان جائحة كورونا اثرت على حجم ايرادات الضرائب الكمركية .

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولا/ الاستنتاجات**

١. رفض الفرضية الذي انطلق منها البحث مفادها (لم تؤثر جائحة كورونا على حجم ايرادات الضرائب الكمركية ) .
٢. انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي فيما يخص الاستيرادات حيث بلغت (٨,٣٢٪) في سنة ٢٠٢٠ وهي السنة تضمنت صدور قرار ايقاف الاستيرادات كما في الجدول (١) .
٣. انخفاض نصيب الفرد من الاستيرادات تدريجيا خلال فترة الدراسة ٢٠١٧ـ٢٠٢٠ وذلك لتقليل الاستيرادات مقابل زيادة في عدد السكان في العراق كما في الجدول (٢) .
٤. انخفاض نسبة حجم الاستيرادات السلعية في سنة ٢٠٢٠ للأشهر (اذار ، نيسان ، مايس ) الاشهر الذي صدر فيها قرار ايقاف الاستيرادات كما في الجدول (٣) .
٥. اقل معدل ايرادات ضرائب كمركية على قيمة الاستيرادات في سنة ٢٠٢٠ وذلك لأنه صاحب انخفاض الاستيرادات ايقاف العمل بالتعريفة الكمركية خلال فترة الوباء كما في الجدول (٤).
٦. بسبب جائحة كورونا وايقاف الاستيرادات أظهرت الخلل في العلاقة ما بين ايرادات الضرائب الكمركية مع الاستيرادات وذلك لوجود معابر غير رسمية وخلل في اجراءات الرقابة الكمركية .

**ثانيا"/ التوصيات**

١. **على الهيئة العامة للكمارك العمل على اجراء التطبيق الكامل لقانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ والغاء قرار مجلس الوزراء لعام ٢٠١٧ المتضمن تقليص فئات التعريفة .**
٢. اجراء الإصلاحات الكمركية **كإدخال الاصلاحات الضرورية على نظام اجازات الاستيراد ، والتعرف على احتياجات البلد من كميات ونوعيات السلع التي يمكّن استيرادها مع نسب التغطية المتاحة من المنتجات المحلية.**
٣. **تطبيق قانون التعرفة الكمركية أصبح يمثّل ضرورةً مالية واقتصادية مُلحّة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية التي يعاني منها العراق من أزمة مالية شديدة.**
٤. **اجراء مراجعة موضوعية للإعفاءات المعمول بها بغيّة ترشيدها .**
٥. **على الدولة ازالة جميع المنافذ غير الرسمية واحكام السيطرة على الحدود من خلال التعاون والتنسيق بين الاقليم والحكومة المركزية وجميع المحافظات الأخرى.**
٦. اصدار قانون بإضافة الضريبة الانتقائية وهي الضريبة على السلع الضارة بالبيئة وصحة الانسان (كالسكائر والمواد الكحولية ) لتغطية الانخفاض في حجم ايرادات الضرائب الكمركية .

**المصادر**

**اولا"/ المصادر العربية**


١. البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية للمدة ٢٠١٧ ــ٢٠٢٠ .
٢. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات التجارة.
٣. احمد، رائد ناجي ، علم المالة العامة والتشريع المالي في العراق ، الطبعة الثالثة ، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية ، ٢٠١٧ .
٤. بريغش ، سلام هامل ،" تأثير التجارة الخارجية في تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد العراقي في ظل الانفتاح الاقتصادي " اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،٢٠٢١.
٥. الججاوي ، طلال محمد علي و العنبكي ، هيثم محمد علي ، المحاسبة والتحاسب الضريبي ، دار الكتب ، كربلاء ، ٢٠١٦.
٦. الصالحي ، بان صلاح عبد القادر ، الضرائب الكمركية في العراق والاثار المترتبة عليها ، الطبعة الاولى ، مكتبة السنهوري ،٢٠١١ .
٧. طاقة ، محمد ، العزاوي ، هدى ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ .
٨. العاني ، عماد محمد علي ، اقتصاديات المالية العامة ، مكتب العراق للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٨ .
٩. العلي ، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١١.
١٠. العلي ، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٩ .
١١. العيسى ، نزار سعد الدين ،قطف ، ابراهيم سليمان ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٦ .
١٢. محرزي ، محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٥.
١٣. محمد ، جاسم ، التجارة الدولية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣.

١٤. محمود ، محمود حامد ، اقتصاديات الكمارك النظرية والممارسة ، دار اثراء للنشر والترجمة ، ٢٠١٧ .
١٥. المهايني ، محمد خالد ، المحاسبة الضريبية ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، سوريا ، ٢٠١٧.
١٦. ناصف ، ايمان عطية ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ، ٢٠٠٧ .
١٧. الوادي ، محمود حسين ، العساف ، احمد عارف ، صافي ، وليد احمد ، الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٣ .
١٨. وارتان ، سونيا أرزروني ، الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة البصرة ، السنة( ١١)، العدد(٣٣) ،٢٠١٥.

**ثانيا/ المصادر الاجنبية**

1.Appleyard Dennis R ,Alfred J. Fleld ,(2014) ,international Economics ,(8ed) ,Library of congress ,(The McGraw-Hill series economics).
2.Charles W .L. Hill ,(2013) ,international Business, (9ed) ,McGraw –Hill.
3.Dennis r. Appleyard & Alfred J. field ,jr. international economics, fifth edition ,Mc Grew hill Irwin, Americas new York, 2006.
4. Krugman , Paul – obsteld , Maurice , International Economics ,sixth edition ,Addison Wesley USA ,2006 ,
5. Mayo , Herbert B., investments An introduction, publisher(joesabation),10 Additional,2011.
6. Robert jr & John H .mutt , International economics, 6th edition , roulade, London, 2004.
7.Salvatore, Dominick,(2013) , International Economics (11ed) ,Fordham University, printed in the United states of America, Library of Congress.
8.Suranovic, Steven M., (2010 ) , International Trade Theory and policy ,George Washington University, Saylor foundation.
9 .Thomas A. pugel, International Economics, twelfth edition, mc graw hill Irwin, new York,2004.